



جانب من الجلسة



مرزوق الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

تعديل قانون إنشاء هيئة أسواق المال .. وساعتان من جلسة اليوم لمناقشة إساءة البعض للسلطة القضائية

تفويض المجلس للتصرف تجاه عدم جدية الـ

العمير: ملف الداو وغراماته من المال العام لم يغلق وخاطبنا الفتوى لنسترشد برأيها القانوني

إذا ما ثبت وجود متورطين في هدر المال العام فيما يتعلق بملف الداو فسنحيلهم إلى النيابة العامة

نشاط الأوراق المالية،
وصديق المجلس على قانون
الخدمة الوطنية العسكرية
التجديد الإلزامي في مداولته
الأولى وأحاله للجنة شؤون
الداخلية والدفاع البرلمانية
لبحث تعديلاته قبل مداولته
الثانية. ورفع رئيس مجلس
الأمة مرزوق الغانم جلسة
الأسس إلى جلسة اليوم
التكميلية.
وقدما يلي تفاصيل الجلسة:
افتتح رئيس مجلس الأمة
مرزوق الغانم الجلسة وتلا
الأمين العام أسماء الحضور من
النواب والوزراء.
واعترض عن جلسة الأسس
الوزير الشيخ محمد العبد الله
ثم تلى الأمين العام مراسيم
تعديل الوزارة.
وزير الأشغال العامة وزير
الكهرباء والماء حيث أدى أحمد
الجسار اليمين الدستورية.
الغانم: نتمنى لوزير الأشغال
التوفيق بعمله وأن يؤدي عمله
بالأمانة التي أوتن عليها.
المجلس ينتقل إلى التصديق
على المضابط.
أحمد مطيع: نعلمني الاخ
الزميل محمد طنا وأبلغني انه
يريد تعديل عبارته في الجلسة
السابقة بأن التجار الفاسدين
ويؤكد انه لا يقصد كل التجار
فمنهم المصلحون الذين
يتبرعون ببناء المستشفيات
ومنها «الع» سلمان البوس
وكذلك العم مطلق الخزام الذي
تبرع بمركز لغسيل الكلى.
جمال العمر: لم نسمع أي
تعليق للحكومة على ما تحدث
به وزير الأشغال السابق عن
وجود الفساد ولذلك نود أن
نسمع رد الحكومة عن حديث
وزيرها السابق عبدالعزيز
الابراهيم عن رشاي النواب
في رده على سؤاله في اموال
لنواب لطرح الثقة به.
المجلس ينتقل إلى كشف
الأوراق والرسائل الواردة.
يوسف الزلزلة: هناك بعض
الجهات الحكومية لا تتعاون
مع مجلس الأمة وقد ذكرت
اللجنة المشكلة من قبل مجلس
الوزراء لحماية الأموال العامة
أن بعض الجهات الحكومية لم
تزودها بمعلومات في بعض
قضايا الاعتداء على المال العام.
وتقول لرئيس مجلس
الوزراء الذي يؤكد في كل
جلسة لمجلس الوزراء على
حماية المال العام فإذا لم تكن
هيئاتك ووزاراتك تتعاون مع
اللجنة الوزارية فأن هناك
خلل.
فيصل الدويسان: أهني
الكويت وشعبها والحكومة
على اختيار الوزير الجسار

إذا أراد
الطريجي ان
يتهمني بانني
عبء على الحكومة
.. فعليه أن يقيم
نفسه أولا فقد
تحملته كثيرا



.. العمير يرد على النواب

قانون يضم تعديلات تعالج
جميع مطالب قانون هيئة
أسواق المال الحالي.
وأكد حرص الحكومة على
التعاون مع مجلس الأمة في
إنجاز هذا القانون وتمثل ذلك
في موافقتها على الاقتراحات
النيابية التي سيتم مناقشتها
واقرارها في حالة موافقة
المجلس في مداولته الثانية.
وأعرب عن أمله أن يتوصل
الفريق الحكومي إلى صيغة
توافقية مع رئيس وأعضاء
لجنة الشؤون المالية
والاقتصادية البرلمانية خلال
اجتماعاتهم المقبلة بشأن هذه
المقترحات النيابية بهدف اعداد
الصيغة النهائية لتعديل قانون
هيئة أسواق المال وتنظيم

الصفائح: النيابة خصم شريف وجزء
لا يتجزأ من السلطة القضائية ولا نقبل
بالغمز واللمز من قبل البعض

مجلس الوزراء ووزير التجارة
والصناعة الدكتور عبدالمحسن
المدعج أثناء مناقشة مواد
القانون أن الجميع ينشد إنجاز

الخرينج: نطالب وزير الصحة بأن يكون العمل بمستوصف
العمرية 24 ساعة وعلى مدار الأسبوع



متابعة حثيئة

المدعج :
الجميع ينشد
إنجاز قانون يضم
تعديلات تعالج
جميع مطالب قانون
هيئة أسواق المال
الحالي



الشيخ صباح الخالد متحدثا أثناء الجلسة

الحكومة حريصة على التعاون مع
المجلس في إنجاز القانون من خلال موافقتها
على الاقتراحات النيابية

القانون رقم 7 لسنة 2010
بشأن إنشاء هيئة أسواق المال
وتنظيم نشاط الأوراق المالية.
من جانبه قال نائب رئيس

لاري: يجب على الحكومة أن تزودنا بالدراسة التي أشار إليها
وزير النفط قبيل رفع الدعم عن الديزل



الموسى يتحدث

عمر الرشيد
ومصطفى كامل

وافق مجلس الأمة بناء على
طلب وزير العدل وزير الأوقاف
والشؤون الإسلامية يعقوب
الصانع وموافقة رئيس لجنة
حماية الأموال العامة البرلمانية
النائب عبدالله الطريجي على
أن تصدر الحكومة قرارا خلال
أسبوعين بتعديل اختصاصات
اللجنة الوزارية المكلفة متابعة
قضايا الأموال العامة.
كما أقر مجلس الأمة في
جلسته العادية أمس تفويض
المجلس باتخاذ مابراه مناسبة
تجاه عدم جدية الحكومة
في متابعة أعمال التحقيقات
المتعلقة بالأموال العامة.
من جانبه قال وزير النفط
وزير الدولة لشؤون مجلس
الأمة الدكتور علي العمير أن
ملف الداو وما يتبعه من دفع
غرامات من المال العام لم يخلق
مشيرا إلى «قيام مؤسسة
البترول الكويتية بمخاطبة
إدارة الفتوى والتشريع وهي
محامي الحكومة والمصلحة
تفدني أن نسترشد برأيها
القانوني».
وأكد العمير في كلمة له ردا
على ملاحظات النواب أثناء
مناقشة بند الرسائل الواردة
أنه «إذا ما ثبت وجود متورطين
في هدر المال العام فيما يتعلق
بملف الداو فسنحيلهم إلى
النيابة العامة استنادا ل رأي
إدارة الفتوى والتشريع».
وأدى وزير الأشغال العامة
وزير الكهرباء والماء أحمد
الجسار اليمين الدستورية أمام
مجلس الأمة ضمن البند الأول
لجدول أعمال الجلسة العادية
أمس وطبقا لنص المادة 91 من
الدستور.
ووافق المجلس على الاقتراح
بقانون بشأن حقوق الطفل
في مداولته الثانية وأحاله
إلى الحكومة وجاءت نتيجة
التصويت على الاقتراح في
مداولته الثانية بموافقة 56
عضوا هو إجمالي الحضور.
من جهته أعرب النائب الأول
لرئيس مجلس الوزراء وزير
الخارجية الشيخ صباح الخالد
عن شكر الحكومة لمجلس الأمة
على اعتماد قانون حماية الطفل
لما لهذا القانون من أهمية داخلية
وله بعد دولي كبير.
كما أعرب الخالد عن الأمل في
أن يتم إقرار القوانين الأخرى
المشابهة والتي تعتبر استحقاقا
عالميا لأنها تعكس اهتمام
الكويت بالالتزامات الدولية.
من جانبها عبرت وزيرة
الشؤون الاجتماعية والعمل